

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

وقال في الجواهر في الاستدلال إلى الركعتين الأولتين: ويمكن الاستدلال عليها بالأخبار الدالة على رجوع الإمام للمأموم وبالعكس بناءً على أن ذلك لحصول الظن وضبطها بالحصى والخاتم وحفظ الغير فإن جميعها مرجعها إلى الظن. مضافاً إلى المعروف على السنة العوام والعلماء: المرء متعبد بظنه، وإلى قيام الظن في الشرعيات مقام العلم عند تعذره حتى حكى عن ابن إدريس الاعتراف به بل في المصابيح نقل غيره الإجماع عليه مطلقاً ([1734]).

التطبيقات: 1 - قال السيد الحكيم: إذا شك بين الثلاث والأربع مثلاً فبنى على الأربع ثم بعد ذلك انقلب شكه إلى الظن بالثلاث بنى عليه بلا أشكال فيه طاهراً ويظهر من بعض أنه من المسلمات وتقتضيه النصوص المتقدمة فإنها ظاهرة في أن الحكم المجعول للشك أو الظن منوط به حدوثاً وبقاءً فمهما انقلب الشك إلى ظن أو شك آخر انقلب الحكم وكان العمل على الأخير ([1735]). 2 - وقال أيضاً: لو حصل له حالة في أثناء الصلاة وأن دخل في فعل آخر لم يدر أنه كان شكاً أو ظناً بنى على أنه كان شكاً أن كان فعلاً شكاً وبنى على أنه كان ظناً أن كان فعلاً ظناً إذ العبرة بالحال الحاضر من ظن أو شك ولا أثر لما كان.